



## ذبح :

١ - الحيوانات على نوعين : نوع غير مقدور عليه كالطير في الهواء والغزال الشارد في البرية ، وهذا يحل أكله بصيده ، ويرميه في أي مكان في بدنه .

ونوع مقدور عليه كالشاة في قبضة صاحبها ، الغزال في يد صاحبه ، وهذا لا يحل أكله إلا بالذكاة .

٢ - وتفتقر الذكاة إلى خمسة أشياء : ذابح ، وآلة ، وذبيحة ، وفعل ، وذكر .

## ٣ - الذابح :

ويشترط أن تتوفر في الذابح ثلاثة شروط :

أ - الدين : إذ يشترط أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً - يهودياً أو نصرانياً - حتى تؤكل ذبيحته<sup>(١)</sup> ويعتبر السامرة فئة من أهل الكتاب ، من اليهود ، ( ر : سامرة ) أما نصارى العرب : فقد روى البيهقي عن عمر انه قال : مانصارى العرب بأهل كتاب ، وما تحل لنا ذبائحهم ، وما أنا بتاركهم حتى يسلموا أو أضرب

أعناقهم<sup>(١)</sup> وهو قول علي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> . وحكى ابن قدامة عن عمر جواز أكل ذبائح نصارى بني تغلب ، وهو ما عليه جمهور الصحابة رضوان الله عليهم .

ب - العقل : كما يشترط في الذابح أن يكون مميزاً ، فلا تؤكل ذكاة الصبي غير المميز ولا المجنون ، قال عمر : لا يذبح لكم إلا من عقل الصلاة<sup>(٣)</sup> .

ج - معرفة أحكام الذبح : جاء عمرُ الجزارين فقال : من يذبح لكم ؟ فقالوا : هذا العليج ، فسأله عمر . . . فلم يحسنها ، فجلده عمر جلداً ثم قال : لا يذبح لكم إلا من عقل الصلاة<sup>(٤)</sup> ، وكان قوم في السوق وكان إسلامهم حديثاً لا فقه لهم ، لا يحسنون يذبحون ، فأخرجهم عمر من السوق ، أو أمر بإخراجهم<sup>(٥)</sup> .

#### ٤ - آلة الذبح :

لا يصح الذبح إلا بالسكين ونحوه ، قال عمر : لا ذكاة إلا في الأسل<sup>(٦)</sup> ، والأسل كل ما رق وُحِدَ من الحديد .

#### ٥ - الذبيحة :

يشترط في الذبيحة حتى يحل أكلها أن تكون مما أحل الله أكل لحمه ( ر : طعام / ٦ ، ٧ ) . أما الجنين فإن ذكاته بذكاة أمه ، لأنه جزء من أجزائها ، فإذا خرج ميتاً من بطن أمه بعد ذبحها أو كانت حركته بعد خروجه حركة المذبوح ، فهو حلال أكله<sup>(٧)</sup> وإن خرج حياً فلا يحل أكله إلا بعد ذبحه .

(١) سنن البيهقي ٢١٦ / ٩ . (٤) عبد الرزاق ٤ / ٤٨٣ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢ / ٢٠ وتفسير القرطبي ٦ / ٧٨ . (٥) عبد الرزاق ٤ / ٤٨٣ .

(٦) عبد الرزاق ٤ / ٤٩٨ . وأحكام الجصاص ٣ / ٣٢٣ وتفسير الطبري

٩ / ٥٧٦ . (٧) المغني ٨ / ٥٧٩ .

(٣) المغني ٨ / ٥١٧ .



## ٦ - فعل الذبح :

أ - على الذابح ألا يعذب الحيوان بالذبح ، فلا يحد السكين أمام الحيوان ، وقد رأى عمر رجلاً حد شفرته - أمام الشاة - ثم أخذها ليذبحها ، فضربه عمر بالدرّة وقال : أتعذب الروح ؟ ألا فعلت هذا قبل أن تأخذها<sup>(١)</sup> ؟

ولا يذبح شاة أمام أخرى ، فقد كان عمر ينهى عن ذبح شاة عند شاة<sup>(٢)</sup> ولا يسحبها برجلها إلى الذبح ، فقد رأى عمر رجلاً يسحب شاة برجلها ليذبحها فقال له : ويلك ، قدها إلى الموت قوداً جميلاً<sup>(٣)</sup> .

ب - مكان الذبح : ومكان الذبح من الحيوان المذبوح هو الحلق ، واللبة ، وقد أمر عمر مناديه أن ينادي أن الذكاة في الحلق واللبة لمن قدر<sup>(٤)</sup> ؛ ولا يجوز نزع الذبيحة ، وهو أن تذبح من قفاها ، ثم يكسر قفاها من موضع الذبح<sup>(٥)</sup> .

ج - ولا يُقطع شيء - يد أو رجل - من الذبيحة قبل خروج الروح منها ، وما قطع منها بعد تمام الذبح وقبل موتها لم يحل أكله ، فقد أمر عمر مناديه أن ينادي : أقرؤا الأنفس حتى ترهق<sup>(٦)</sup> .

## ذكر الله تعالى :

انظر : دعاء .

(٥) سنن البيهقي ٢٧٩ / ٩ ، والمجموع ٨٦ / ٩ .

(٦) عبد الرزاق ٩٥٥ / ٤ وابن أبي شيبة

٢٦٩ / ١ ب وسنن البيهقي ٢٧٩ / ٩ والمحلى

٤٤٩ / ٧ و ٤٤٤ و ٣٩٨ والمجموع ٨٦ / ٩

والمغني ٥٨٠ / ٨ .

(١) سنن البيهقي ٢٨٠ / ٩ والمغني ٥٧٦ / ٨ .

(٢) عبد الرزاق ٤٩٤ / ٤ .

(٣) عبد الرزاق ٤٩٣ / ٤ وسنن البيهقي ٢٨١ / ٩ .

(٤) عبد الرزاق ٤٩٥ / ٤ وابن أبي شيبة

٢٦٩ / ١ ب والمحلى ٣٩٨ / ٧ و ٤٤٤ وسنن

البيهقي ٢٧٨ / ٩ والمجموع ٨٦ / ٩ والمغني

٥٧٥ / ٨ .

## ذمة :

### ١ - تعريف :

ترد الذمة بمعنيين :

الأول : معنى يصير به الإنسان أهلاً لثبوت الحق له أو عليه ( ر : دين ) .

الثاني : بمعنى العهد الذي يعطاه أهل الكتاب ومن جرى مجراهم ، ويعتبرون به من رعايا الدولة الإسلامية .

وسنبحث فيما يلي أحكام الذمة بهذا المعنى الثاني فتكلم عن :

٢ - أنواع الذمة ، ٣ - ما يلزم أهل الذمة بأنواعها ، ٤ - حقوق أهل الذمة ، ٥ - نقض الذمة ، ٦ و ٧ و ٨ - أحكام متفرقة .

### ٢ - أنواع الذمة :

الذمة على نوعين :

أ - ذمة حصل عليها الكفار بناء على مصالحة بينهم وبين المسلمين وسنذكر ما يتعلق بها فيما يلي :

(١) إذا حاصر المسلمون بلداً أو حصناً فعليهم أن يدعوا أهله إلى أحد ثلاث خصال ، قال عمر لمسلمة بن قيس : إذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم إلى ثلاث خصال ، ادعوهم إلى الإسلام ، فإن أسلموا فاختاروا دارهم فعليهم من أموالهم الزكاة ، وليس لهم في فيء المسلمين نصيب ، وإن اختاروا أن يكونوا معكم فلهم مثل الذي لكم ، وعليهم مثل الذي عليكم ، فإن أبوا فادعوهم إلى إعطاء الجزية<sup>(١)</sup> .

وإن شرط الكفار المحاصرون أن ينزلوا على حكم الله ، فلا يجابون

(١) خراج أبي يوسف ٢٣٠ .



إلى شرطهم ، لأننا لا ندري ما حكم الله فيهم ، ولكن ننزلهم على حكم المسلمين فيهم ، قال عمر : إذا حاصرتم قصراً فأرادوكم أن ينزلوا على حكم الله فلا تنزلوهم ، فإنكم لا تدرون ما حكم الله فيهم ، ولكن أنزلوهم على حكمكم ، ثم أقضوا فيهم ما أحببتكم <sup>(١)</sup> .

وقد يُعقد الصلح بين المسلمين وبين أقوام دون حصار ، كما صالح عمر بني تغلب ، فقد قال له عبادة بن النعمان التغلبي ، أو أبوه ، يا أمير المؤمنين ، إن بني تغلب قد علمت شوكتهم ، وإنهم بازاء العدو ، فإن ظاهرنا عليك العدو اشتدت مؤونتهم ، فإن رأيت أن تعطيهما شيئاً فافعل ، فصالحهم عمر على ألا يغمسوا أولادهم في النصرانية ، ويضاعف عليهم الصدقة ... ( ر : جزية / ٤٣ أ ) .

(٢) ما يتضمنه عقد الصلح : ويتضمن عقد الصلح حتماً الأمور التالية :  
 ( أ ) دفع الجزية : وهو شرط من شروط العقد ، لقوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ولذلك قال عمر لسلمة بن قيس : أدعوهم إلى الإسلام ... فإن أبوا فادعوهم إلى إعطاء الجزية <sup>(٢)</sup> .  
 — ولا يضر أن تسمى الجزية بغير اسمها في عقد الصلح ، كما فعل عمر بنصاري بني تغلب ، فقد أخذ منهم الجزية باسم الصدقة ( ر : جزية / ٤٣ أ ) .

( ب ) جريان أحكام النظام العام الإسلامي عليهم : وهو شرط من شروط العقد ، لأن هذا من سيادة الدولة على أراضيها ، فمن قتل منهم قُتل بحسب النظام الإسلامي ، ومن ارتشى أو احتكر عوقب بما يعاقب به المسلم .

(١) سنن البيهقي ٩٦ / ٩ وعبد الرزاق ٥ / ٢٢٠ (٢) خراج أبي يوسف ٢٣٠ .

وخراج أبي يوسف ٢٣٠ .

(ج) ويجوز أن يتضمن عقد الصلح أموراً أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين ، فقد شرط عمر على بني تغلب ألا ينصّروا أولادهم ، فقبلوا ، وشرط أبو بكر على بزاخة وأسد وغطفان حين جاءوا إليه يسألونه الصلح : إن يؤدوا الحَلَقَةَ والكراع - أي أن يتجردوا من السلاح - وأن يردوا ما أصابوا من المسلمين ، ولا يرد المسلمون ما أصابوا منهم ، ووافقه عمر على ذلك<sup>(١)</sup> ؛ وشرط عمر على أهل الذمة عموماً أن من يَجُزُّ مِنْهُمْ إلى غير بلده أخذ منه نصف عشر ما يحمل معه ( ر : عشر / ٧ أ ب ) وشرط على نصارى بعض مدن بلاد الشام ما رواه ابن أبي شبة وغيره عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتبت إلى عمر حين صالح أهل الشام : بسم الله الرحمن الرحيم : هذا كتاب لعبد الله أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا ، انكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا ، وذرياتنا ، وأموالنا ، وأل ملتنا ، على أنا شرطنا لك على أنفسنا ألا نحدث في مدينتنا كنيسة ، ولا فيما حولها ديراً ، ولا قلابة ولا صومعة راهب ، ولا نجدد ما خرب من كنائسنا ، ولا ما كان منها في خطط المسلمين ، ولا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل والنهار ، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل ، ولا نأوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً ، وألا نكتم أمر من غش المسلمين ، وألا نضرب نواقيسنا إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا ، ولا نظهر عليها صليياً ، ولا نرفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون ، ولا نخرج صليين ولا كتابنا في سوق المسلمين ، ولا نخرج باعوثاً ولا شعانين ، ولا نرفع أصواتنا مع أمواتنا ، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين ، ولا نجاورهم بالخنازير ، ولا نبيع الخمر ، ولا نظهر شركاً ، ولا نرغب في ديننا ، ولا ندعو إليه أحداً ، ولا نتخذ شيئاً من الرقيق الذي جرت عليهم سهام المسلمين ، والا نمنع أحداً من أقربائنا إذا أراد الدخول في

(١) سنن البيهقي ٣٣٥ / ٩ وأموال أبي عبيد ١٩٨ .



الإسلام ، وان نلزم زينا حيثما كنا ، والا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ، ولا فرق شعر ولا في مواكبهم ، ولا نتكلم بكلامهم ، ولا نتكنى بكنائهم ، وان نجز مقدم رؤوسنا ، ولا نفرق نواصينا ، ونشد الزنانير على أوساطنا ، ولا ننقش خواتيمنا بالعربية ولا نركب السروج ، ولا نتخذ شيئاً من السلاح ، ولا نحمله ، ولا نتقلد السيف ، وأن نوقر المسلمين في مجالسهم ، ونرشداهم الطريق ، ونقوم لهم عن المجالس إذا أرادوا الجلوس ، ولا نطلع عليهم في منازلهم ، ولا نعلم أولادنا القرآن ، ولا يشارك أحد منا مسلماً في تجارة إلا أن يكون للمسلم أمر التجارة ، وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثة أيام ، ونطعمه من أوسط ما نجد ، ضَمِنًا ذلك على أنفسنا وذرائعنا وأزواجنا ومساكننا ، إن نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا وقبلنا الأمان عليه فلا ذمة لنا ، وقد حل لك منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق . فكتب بذلك عبد الرحمن بن غنم إلى عمر فكتب لهم عمر : ان امض لهم ما سألوه وألحق فيه حرفين : اشترط عليهم ما شرطوا على أنفسهم ، وألا يشتروا من سبايانا شيئاً ، ومن ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده<sup>(١)</sup> .

### (٣) ويختص الذين عقدت لهم الذمة صلحاً بالأحكام التالية :

انهم لا يؤخذ منهم أسرى ( ر : أسر / ١ ) وإذا كان لا يؤخذ منهم أسرى ، فإنهم لا يجري عليهم الرق ، فقد روى عبد الرزاق أن تُسْتَرَّ كانت في صلح ، فكفر أهلها - أي نقضوا الصلح - فغزاهم المهاجرون ، فقتلوهم ، فهزموهم ، فسبوهم ، فأصاب المسلمون نساءهم حتى ولد لهم أولاد منهم ، قال : لقد رأيت أولادهم كانوا من تلك الولادة ، فأمر عمر بمن سبي منهم ، فرد فيها على جزيتهم ، وفرق بين سادتهم وبينهم<sup>(٢)</sup> .  
— وان أرضهم لهم ملك رقبة ( ر : أرض / ١ ب ) و ( أرض / ٢ أ ) .

(٢) عبد الرزاق ٥ / ٢٩٣ .

(١) سنن البيهقي ٩ / ٢٠٢ والمغني ٨ / ٥٢٤ .

— وانهم يدفعون من الجزية والخراج ما جرى الاتفاق عليه في عقد الصلح ، لا يزداد عليهم فيه ولا ينقص منه ( ر : أرض / ١ ب ٢ ) و ( جزية / ١ أ ٤ ) و ( خراج / ٢ ب ) .

٤) **نقض الصلح** : لا يجوز للمسلمين نقض عقد الصلح الذي تم الاتفاق عليه بينهم وبين الكفار لقوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا ، وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ ، إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ ، ولكن إن بدا منهم ما يريب المسلمين بشأنهم جاز للإمام أن ينبذ إليهم عهدهم لقوله تعالى في سورة الأنفال : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ وقد أجلى عمر أهل نجران عن اليمن وأسكنهم نجران العراق لأنه خافهم على المسلمين ؛ وكتب لهم :

بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما كتب به أمير المؤمنين لأهل نجران ، من سار منهم أمن بأمان الله لا يضره أحد من المسلمين ، وفاء لهم بما كتب لهم محمد النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ، أما بعد : فمن مروا به من أمراء الشام وأمراء العراق فليوفهم من حرث الأرض ، فما اعتملوا من ذلك فهو لهم صدقة لوجه الله ، وعقبه لهم مكان أرضهم لا سبيل عليهم فيه لأحد ؛ ولا مغرم ، أما بعد : فمن حضرهم من رجل مسلم فلينصرهم على من ظلمهم ، فإنهم أقوام لهم ذمة ، وجزيتهم متروكة أربعة وعشرين شهراً بعد أن يقدموا ، ولا يكلفوا إلا من صنعتهم البر ، غير مظلومين ولا معتدى عليهم<sup>(١)</sup> .

وإنما أراد عمر رضي الله عنه من هذا التصرف أن يريهم عدالة الإسلام من جهة ، ويبقيهم تحت سلطته ، فلا ينقلبوا حرباً عليه من جهة أخرى - والله أعلم - فتصرفه معهم تصرف سياسي .

أما ان نقض أهل الصلح صلحهم ونكثوا بعهدهم وجب قتالهم ، وقد قاتل الصحابة رضوان الله عليهم أهل تستر لما نكثوا بعهدهم<sup>(٢)</sup> ؛ واستعمل



عمير بن سعيد على طائفة من الشام ، فقدم عليه قدمة فقال : يا أمير المؤمنين : ان بيننا وبين الروم مدينة يقال لها « عرب سوس » وإنهم لا يخفون على عدونا من عوراتنا شيئاً ، ولا يظهروننا على عوراتهم ، فقال له عمر : فإذا قدمت فخيرهم بين أن تعطيههم مكان كل شاة شاتين ، ومكان كل بعير بعيرين ، ومكان كل شيء شيئين ، فإن رضوا بذلك فاعطهم ، وخربها ، فإن أبوا فانبذ إليهم ، وأجلهم سنة ثم خربها ، فقال : اكتب لي عهداً بذلك ، فكتب له عهداً ، فلما قدم عمير عليهم بذلك أبوا ، فأجلهم سنة ثم أخربها<sup>(١)</sup> .

ب - ذمة فرضها المسلمون على من فتحت بلادهم عنوة :

إذا فتح المسلمون بلاداً عنوة كان أهلها سبياً ، وخير الإمام فيهم ، فإن شاء قتل الرجال واستحيى الذراري ، وإن شاء فداهم بالمال ، وإن شاء منّ عليهم بغير فداء ، وعقد لهم الذمة ، وفرض عليهم الجزية على ما فصلناه في (أسر / ٢ ، ٣) وقد ألزم عمر هذا الصنف من أهل الذمة دون أخذ موافقتهم بما يلي :

(١) دفع الجزية ( ر : جزية ) .

(٢) دفع خراج أراضيهم التي تركها في أيديهم ( ر : خراج ) .

(٣) ترك التشبه بالمسلمين ، فأمرهم بجزّ نواصيهم ، وشد المناطق في أوساطهم .

(٤) وأن يركبوا الأكف عرضاً<sup>(٢)</sup> - أي تكون الرجلان في طرف واحد - .

وألزمهم بضيافة من مرّ بهم من المسلمين يوماً وليلة وفي رواية ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup> ويصيب المسلمون أثناء الضيافة من طعام أهل الذمة ، وثمارهم وتبنهم علفاً لدوابهم ، ولا يحملون شيئاً معهم<sup>(٤)</sup> .

(١) الأموال ١٦٥ . (٣) الأموال ١٤٥ سنن البيهقي ٩ / ١٩٦ والمغني

. ٥٠٥ / ٨

(٢) الأموال ٥٣ وعبد الرزاق ٦ / ٨٥ و ١٠ / ٣٣١

(٤) سنن البيهقي ٩ / ١٩٦ والأموال ١٤٥ والمغني

. ٥٠٥ / ٨

والمغني ٨ / ٥٢٢ .

٥) وألزمهم إصلاح القناطر التي في بلادهم<sup>(١)</sup>.

٦) وألزمهم الامتناع عن الاتجار بالخمير<sup>(٢)</sup> وتربية الخنازير ورفع الصليب في بلاد المسلمين<sup>(٣)</sup>.

ج - ذمة طلبها من أراد دخول بلاد المسلمين من الكفار المحاربين للتعرف على الإسلام ، أو تعاطي تجارة ، أو تبليغ رسالة ؛ وهو ما يسمى بالمستأمن ( ر : أمان / ٣ ب ) و ( حربي ) .

### ٣ - ما يلزم أهل الذمة بجميع أنواعهم :

يلزم أهل الذمة جميعاً بأنواعهم الثلاثة ما يلي :

أ - دفع الجزية ( ر : جزية ) .

ب - الالتزام بما يحكم به عليهم من أحكام المسلمين ، ومراعاة النظام العام الإسلامي .

ج - دفع تجارهم العشر حين مرورهم بحدود الدولة الإسلامية على التفصيل الذي ذكرناه في ( عشر / ٢٧ ) .

د - دفع خراج الأراضي الخراجية إذا صارت إلى أيديهم ( ر : خراج / ٢ ) .

هـ - التجرد من السلاح : فلا يحق لهم تقلد السيوف ولا حمل السلاح ولا اتخاذه<sup>(٤)</sup> ، ولما قدم وفد بزاجة وأسد وغطفان على أبي بكر يسألونه الصلح ، خيرهم أبو بكر بين الحرب المجلية والسلم المخزية ، فقالوا له : هذه الحرب المجلية قد عرفناها ، فما السلم المخزية ؟ قال : ان تنزع منكم الحلقة والكراع وتتركوا أقواماً تتبعون أذناب البقر ، ووافقه عمر على ذلك<sup>(٥)</sup> .

(٣) عبد الرزاق ٦ / ٦١ و ٩ / ٢٤٨ و ١١ / ٤٦٢

وسنن البيهقي ٩ / ٢٠١ والأموال ٩٥ .

(٤) المغني ٨ / ٥٢٢ .

(٥) سنن البيهقي ٨ / ٣٣٥ والأموال ١٩٧ .

(١) سنن البيهقي ٩ / ١٩٦ والأموال ١٤٥ والمغني

٨ / ٥٠٥ .

(٢) الأموال ٩٦ .



و - ويلزم نساءهم التمسك بالحجاب ( ر : حجاب / ١ ب ) .  
 ز - عدم تولي وظائف الدولة إلا في حدود الضرورة : فلا يجوز لأمر من أمراء المسلمين أن يستعمل أحداً منهم في شيء من أعمال الدولة - إلا في حدود الضرورة - وقد أنكر عمر على أبي موسى الأشعري اتخاذه غلاماً نصرانياً كاتباً له ، وقال له : لا تكرموهم إذ أهانهم الله ، ولا تدنوهم إذ أقصاهم الله ، ولا تأمنوهم إذ خَوَّنهم الله ( ر : إمارة / ٢ ب ) .

ح - عدم دخولهم الحرم ( ر : مكة / ٧ أ ) ومساجد المسلمين ( ر : مسجد / ٤ أ ) .

ط - لا يجوز لأحد منهم شراء شيء مما سباه المسلمون ( ر : أسر / ٤ ) ولا مما غنموه من متاع ( ر : بيع / ٢ د ١ ) و ( بيع / ٣ ) .

ي - عدم إقامتهم في المدينة المنورة أكثر من ثلاثة أيام ، وعدم سكناهم أرض الحجاز ، قال عبد الله بن عمر : إن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وإن رسول الله لما ظهر على خيرير أراد إخراج اليهود منها ، وكانت الأرض لما ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين ، فأراد إخراج اليهود منها ، فسألت اليهود رسول الله أن يقرهم بها على أن يكفوه العمل ولهم نصف الثمر ، فقال رسول الله لهم : نقركم بها على ذلك ما شئنا ، فقرروا بها ، حتى أجلاهم عمر في إمارته إلى تيماء وأريحاء<sup>(١)</sup> .

وعن نافع قال : كان عمر لا يدع اليهودي والنصراني والمجوسي إذا دخلوا المدينة ان يقيموا إلا ثلاثاً ، قدر ما يبيعون سلعتهم ، فلما أصيب عمر قال : كنت أمرتكم الا تدخلوا علينا منهم أحداً ، ولو كان المصاب غيري كان له فيه أمر ، قال ، وقال : لا يجتمع بها دينان<sup>(٢)</sup> .

البيهقي ٢٠٧ / ٩ .  
 (٢) عبد الرزاق ٣٥٧ / ١٠ و ٥١ / ٦ وسنن البيهقي ٢٠٨ / ٩ و ٢٠٩ .

(١) أخرجه البخاري في المغازي باب ما كان النبي يعطي المؤلف قلوبهم ومسلم في المساقاة برقم ١٥٥١ وعبد الرزاق ٥٥ / ٦ و ٣٥٩ / ١٠ وسنن

ك - التميز عن المسلمين : رأينا في كتاب عمر الذي ذكرناه في ( ذمة / ٢ أ ٢ ج ) حرص عمر على تمييز أهل الذمة عن المسلمين في مجتمعهم ، وقد أمر عمر يرفاً أن يكتب إلى أهل مصر بذلك ، فقال له : يا يرفاً اكتب إلى أهل مصر من أهل الكتاب أن يجزوا نواصيتهم ، وإن يربطوا الكستيجات - أي الزنانير - على أوساطهم ليعرف زبهم من زي أهل الإسلام<sup>(١)</sup> .

#### ٤ - حقوق أهل الذمة :

إذا تم عقد الذمة ، وأعطى أهلها الأمان ، ثبتت لهم الحقوق التالية :

أ - حماية أنفسهم وأموالهم وأعراضهم من أن يعتدي عليها مسلم أو غيره ، صديق أو عدو ، قال عمر : أوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمة خيراً ، أن يوفي لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من واثرمهم ، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم<sup>(٢)</sup> ، وإنما أوصى عمر بقتال من واثرمهم حماية لأنفسهم ودمائهم وأعراضهم وأموالهم ( ر : جناية / ٣ ب ٢ أ ) ، ولما كان عمر بالجابية أتاه رجل من أهل الذمة يخبره أن الناس قد اسرعوا في عنبه ، فخرج عمر حتى لقي رجلاً من أصحابه يحمل ترساً عليه عنب ، فقال له عمر : وأنت أيضاً؟! فقال : يا أمير المؤمنين أصابتنا مجاعة ، فانصرف عمر ، فأمر لصاحب الكرم بقيمة عنبه<sup>(٣)</sup> .

ب - ولهم ما شرطوه لأنفسهم في عقد الذمة ، وقد شرط نصارى بني تغلب شروطاً فالتزمها عمر رضي الله عنه .

ج - إذا غزا العدو بلاد المسلمين فغنم شيئاً من أموال أهل الذمة ، ثم أظهر الله المسلمين على عدوهم ، واستردوا هذه الأموال ، فعليهم إعادتها إلى أصحابها من أهل الذمة دون مقابل ( ر : غنيمه / ٢ أ ٣ ) .

د - ولهم الحق بالمحافظة على عقائدهم الدينية ، وممارسة عباداتهم ، وعلاقاتهم

(١) كنز العمال برقم / ١١٤٩٥ . أبي يوسف ١٤٩ والمغني ٨ / ٥٣٥ .

(٢) سنن البيهقي ٩ / ٢٠٦ والأموال ١٢٦ وخراج (٣) الأموال ١٥١ .



الشخصية بينهم كالزواج وغيره ، حسب دياناتهم ، وقد كانوا كذلك في جميع العصور الإسلامية .

هـ - ولهم الحق بممارسة عاداتهم التي لا تتعارض مع آداب الإسلام العامة ، فعن عبد الله بن قيس قال : كنت فيمن تلقى عمر مقدمه من الشام ، فبينما عمر يسير إذ لقيه المقلسون - وهم الذين يلعبون بلعبة لهم بين يدي الأمراء إذا قدموا إليهم - من أهل أذرعات بالسيوف والريحان ، فقال عمر : مه ، ردوهم وامنعوهم ، فقال أبو عبيدة : يا أمير المؤمنين هذه سنة العجم ، وإنك إن تمنعهم منها يروا أن في نفسك نقضاً لعهدهم ، فقال عمر : دعوهم<sup>(١)</sup> .

## ٥ - نقض الذمة :

تنقض الذمة ، ويعود الذمي محارباً مهدور الدم ، مباح المال بالأموال التالية :  
أ - الامتناع عن دفع الجزية : وقد كتب عمر إلى عماله أن يختموا رقاب أهل الذمة<sup>(٢)</sup> وكان هذا الختم أشبه شيء اليوم بالبطاقة الشخصية التي يحملها الإنسان ، وبموجب هذا الختم يتم دفع الجزية ، فكل من ختم على رقبتة من الرجال عليه دفع الجزية ، فإذا هرب أحدهم من الختم ، فقد هرب من عداد من تجب عليهم الجزية ، ويعتبر ذلك امتناعاً عن أدائها ونقضاً للذمة ، قال حذيفة وعثمان بن حنيف - عاملاً عمر - من لم يأتنا فنختم على رقبتة فقد برئت منه الذمة<sup>(٣)</sup> .

ب - الامتناع عن تنفيذ ما حكم به الحاكم عليهم من الأحكام ، لأنه لو صح لهم الامتناع لانتشرت الفوضى ، وذهب سلطان الدولة .

ج - قيامهم بما فيه ضرر على المسلمين في أنفسهم : مثل :  
(١) اجتماعهم على قتال المسلمين منفردين أو مع أهل الحرب ، لأن إطلاق

(٣) الأموال ٥٢ .

(١) الأموال ١٥٢ .

(٢) خراج أبي يوسف ١٥٣ .

الأمان الذي أعطاهم إياه المسلمون يقتضي ألا يحاربونا ، فإن حاربونا وجب قتالهم ، وذلك نقض للذمة من قبلهم .

(٢) معاونة العدو الكافر على المسلمين : وقد مرت معنا قبل قليل قصة عمير بن سعد مع « عرب سوس » وكيف أن عمر قد اعتبرهم ناقضين للذمة وأمره بقتالهم وتخريب مدينتهم ( ر : ذمة / ٢ أ ٣ ) .

(٣) الغدر بالمسلمين : وقد أجلى عمر يهودَ خيبر واعتبرهم ناقضين للذمة لما غدروا بعبد الله بن عمر ، قال عبد الله بن عمر : خرجت أنا والزبير والمقداد بن الأسود إلى أموالنا بخيبر نتعاهدنا ، فلما قدمنا تفرقنا في أموالنا ، قال : فعدي عليّ تحت الليل ، وأنا نائم على فراشي ، ففدعت يداي من مرفقي ، - وفي رواية البخاري : فدعت يداه ورجلاه - فلما أصبحت استصرخ عليّ صاحباي ، فأتاني ، فسألاني من صنع هذا بك ؟ قلت : لا أدري ، قال : فأصلحنا من يدي ، ثم قدموا بي على عمر ، فقال : هذا من عمل يهود ، ثم قام في الناس خطيباً فقال : أيها الناس : ان رسول الله كان عامل يهود خيبر على أن نخرجهم إذ شئنا ، وفي رواية البخاري ان رسول الله قال لهم : نقركم ما أقركم الله ، وقد عدوا على عبد الله بن عمر ففدعوا يديه كما بلغكم مع عدوانهم على الأنصاري قبله ، لا نشك أنهم أصحابهم ، ليس لنا هناك عدو غيرهم ، فمن كان له مال بخيبر فليلقه به ، فإني مخرج يهود ، فأخرجهم<sup>(١)</sup> .

(٤) انتهاك حرمة أحد من المسلمين : فعن سويد بن غفلة أن رجلاً من أهل الذمة من نبط أهل الشام نخس امرأة على دابة ، فلم تقع ، فدفعها بيده فصرعها ، فأنكشت عنها ثيابها ، فجلس ليجامعها ، فرفع إلى عمر بن

(١) مسند الامام أحمد ١ / ١٥ وصحيح البخاري في الشروط باب إذا اشترط في المزارعة : إذا شئت اخرجتك .



الخطاب وقامت عليه البينة ، فأمر به فصلب وقال : ما على هذا عاهدناكم<sup>(١)</sup> ؛ وعن عبد الله بن عبيد بن عمير قال : غزا رجل ، فخلف على امرأته رجلاً من يهود ، فمربه رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول :

وأشعثَ غَرَّةُ الإسلامِ مني      خلوتُ بَعْرِسِهِ ليلَ التمام  
أُبيتُ على ترائبها ويمسي      على جرداءٍ لاحقة الجزام  
كأن مجامعَ الربلاتِ منها      فثامٌ ينهضون إلى فِثام

فدخل عليه فضربه بسيفه حتى قتله ، فجاء يهود يطلبون دمه ، فجاء رجل فأخبره بالأمر فأبطل عمر دمه .

٥) الامتناع عن ضيافة المسلمين المسافرين إذا نزلوا القرية ليلاً ، فقد كتب عمر : أيما رفقة من المهاجرين آواهم الليل إلى أهل قرية من المعاهدين من مسافرين فلم يؤوهم فقد برئت منهم الذمة<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك أيضاً فتنة المسلم عن دينه ، وقطع الطريق على المسلمين ؛ وإيواء الجاسوس الذي يتجسس على المسلمين ، ونحو ذلك .

٦) الطعن على المسلمين في دينهم ، أو رسولهم ، أو كتابهم ، أو ربهم ، لأن هذا إن فعله مسلم اعتبر كافراً مرتداً مباح الدم فكيف إذا فعله كافر ذمي .

٦ - والمرأة الذمية في جواز نظرها إلى شيء من جسم المرأة المسلمة كالرجل الأجنبي ( ر : حجاب / ١ د ) .

٧ - ويجوز للرجل المسلم أن ينكح الذمية الكتابية ، ولا يجوز للذمي أن ينكح مسلمة ( ر : نكاح / ٣ ب ١ ) و ( نكاح / ٤ ب ١ ) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٤ ب وعبد الرزاق

٦ / ١١٤ و ١٠ / ٣١٥ و ٣٦٣ وسنن البيهقي

٩ / ٢٠١ وخراج أبي يوسف ٢١٣ والأموال

١٨١ والمغني ٧ / ٦٦٣ .

(٢) سنن البيهقي ٩ / ١٩٨ والأموال ١٤٥ .

٨ - شهادة أهل الذمة ( ر : شهادة / ١ د ٢ ) .

### ذهب :

- تحلي الإنسان والأشياء بالذهب ( ر : حلي ) .
- بيع ما حلي بالذهب ( ر : بيع / ١ ج ) .
- زكاة الذهب ( ر : زكاة / ٤ ب ٢ ) .
- مقدار الدية من الذهب ( ر : جناية / ٥ ب ٣ أ ) .